

لجنة مشتركة لمراجعة مشروع قانون المناجم والمحاجر



د. مصطفى الرفاعي

صلاحيتها لمدة عام واحد فقط وتجدد سنويا وهذا يتعارض مع ما ينفقه المستثمرون في انشاء بنية اساسية وتكاليف باهظة خاصة بتحويل المحاجر الى موقع انتاجي.. وقال سمير علام ان وزير الصناعة امر بتشكيل لجنة مشتركة من مسئولى الوزارة والغرفة وتقرر عقد اول اجتماع لها يوم الثلاثاء ١٥ مايو بمقر اتحاد الصناعات المصرية لمراجعة مشروع القانون الجديد بحيث يتمشى مع الصالح العام مشيرا الى ان المحليات لجأت مؤخرا لزيادة قيمة الرسوم على المواد المستخدمة فى قطاع البناء وبصورة أدت الى شكوى العديد من منتجي مواد البناء اعضاء الغرفة.

كتب عصام حشيش:

أصدر الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية قرارا بتشكيل لجنة على مستوى عال من مسئولى وزارة الصناعة ومجلس ادارة غرفة صناعات مواد البناء لبحث ومراجعة مشروع قانون المناجم والمحاجر الجديد. صرح بذلك سمير علام رئيس غرفة مواد البناء وقال ان اعضاء الغرفة واجهوا العديد من المشاكل مع الادارات المحلية فيما يتعلق باستخدام المناجم والمحاجر والرخام والجرانيت.. حيث تصر تلك الادارات على اصدار تراخيص تستمر